



مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعية - محكمة

تصدر سنوياً عن

كلية الدعوة الإسلامية

العددان الواحد والثلاثون والثاني والثلاثون

لسنة 1439 - 1440 الهجرية الموافق: 2017 - 2018 الميلادية

مَسْأَلَةُ كَسْبِ الْأَعْمَالِ فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ

د. عبد العالم محمد القرني
أستاذ مساعد بجامعة الرزاية - ليبيا

تُعَدُّ مَسْأَلَةُ الْكَسْبِ مَسْأَلَةً سَلَفِيَّةً؛ لِأَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَظْهَرَهَا هُوَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيُّ⁽¹⁾، الْمَوْلُودُ سَنَةَ 260هـ؛ أَي: فِي الْقَرْنِ الثَّالِثِ الْهَجْرِيِّ، وَهُوَ مِنَ الْقُرُونِ الْمَشْهُودِ لَهَا بِالْفَضْلِ⁽²⁾، وَقَامَ بِعَرْضِهَا بِأُسْلُوبٍ عَقْلِيٍّ فِي كِتَابِهِ اللَّمْعَ فِي الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الرِّيْغِ وَالْبِدْعِ⁽³⁾، مُسْتَقِيمًا مِنَ اللَّفْظِ الْقُرْآنِيِّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾⁽⁴⁾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾⁽⁵⁾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرَوْهَا فِي بَرِيئَةٍ فَقَدْ أَحْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾⁽⁶⁾، وَلِأَنَّهَا مِنْ أَعْمَضِ الْمَسَائِلِ الْكَلَامِيَّةِ ضُرِبَ بِهَا الْمَثَلُ،

(1) ينتهي نسب أبي الحسن الأشعري إلى الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري [الأعلام، للزركلي: خير الدين بن محمود، دار العلم للملايين، ط 15، بيروت، 2002م، 4/ 263].

(2) روى الترمذي قوله ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يأتي من بعدهم قوم يتسمنون ويحيون السمن يعطون الشهادة قبل أن يسألوها» [سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د. ت، 4/ 500 برقم 2221].

(3) يُنظر: ص 69 من الكتاب بتحقيق: د. حمودة غرابة، ومن نشر: المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة سنة 1993م.

(4) سورة البقرة، من الآية: 286.

(5) سورة الروم، الآية: 41.

(6) سورة النساء، الآية: 112.

فَقِيلَ: أَخْفَى مِنْ كَسْبِ الْأَشْعَرِيِّ⁽¹⁾، وَقَدْ لَاقَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَبُولاً بَيْنَ عُلَمَاءِ الْعَقَائِدِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَاطِبَةً، لَاسِيَّمَا فِي مَنَارَاتِ الْعِلْمِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالْمَشْرِقِ الْإِسْلَامِيِّ، كَالْأَزْهَرِ بِمِصْرَ، وَمَدَارِسِ مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ، وَدَارِ تَرْيَمِ الْيَمَنِيَّةِ، وَجَامِعِ بَنِي أُمَيَّةَ بِالشَّامِ، وَالْمَدْرَسَةِ الْمُسْتَنْصَرِيَّةِ بِالْعِرَاقِ، وَغَيْرِهَا، كَمَا لَاقَتْ قَبُولاً بِالْمَغْرِبِ الْإِسْلَامِيِّ، كَالرَّيْثُونَةِ بِتُونِسَ، وَجَامِعَةِ الْقَرْوَيْنِ بِفَاسَ، وَالْمَحَاضِرِ الْعِلْمِيَّةِ بِمُورِيْتَانِيَا، وَالْجَامِعَةِ السُّنُوسِيَّةِ بِلِيْبِيَا، وَزَوَايَا الْعِلْمِ بِالْجَزَائِرِ، وَغَيْرِهَا؛ ذَلِكَ لِمَا أَسْهَمَتْ بِهِ مِنْ تَفْسِيرٍ لِمَسَائِلِ التَّوْحِيدِ، مِمَّا جَعَلَ هَذِهِ النَّظَرِيَّةَ تَكُونُ فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ لَبَنًا سَائِغًا بَيْنَ قَرْنٍ وَدَمٍ، وَلَمْ يُنْكَرْهَا إِلَّا الْجَاهِلُ بِهَا.

• الْكَسْبُ لُغَةً:

جَاءَ فِي مُعْجَمَاتِ اللُّغَةِ: كَسَبَ: أَصَابَ، وَاتَّسَبَ: تَصَرَّفَ وَاجْتَهَدَ، وَالْكَوَاسِبُ: الْجَوَارِحُ⁽²⁾، وَكَسَبَ الْإِثْمَ، وَاتَّسَبَهُ: تَحَمَّلَهُ⁽³⁾، وَيَقُولُ صَاحِبُ الْأَسَاسِ: «وَمِنَ الْمَجَازِ: كَسَبْتُ خَيْرًا، وَاتَّسَبْتُ شَرًّا»⁽⁴⁾.

• الْكَسْبُ اصْطِلَاحًا:

عَرَفَهُ الْإِمَامُ الْأَشْعَرِيُّ بِقَوْلِهِ: «مَعْنَى الْاِكْتِسَابِ هُوَ أَنْ يَفْعَ الشَّيْءُ بِقُدْرَةٍ مُحَدَّدَةٍ؛ فَيَكُونُ كَسْبًا لِمَنْ وَقَعَ بِقُدْرَتِهِ»⁽⁵⁾، وَحَدَّه الْإِمَامُ اللَّقَانِي بِأَنَّهُ: اِكْتِسَابُ

(1) يُنْظَرُ: هِدَايَةُ الْمُرِيدِ لِحَوْصِلَةِ التَّوْحِيدِ، لِلْقَانِي: إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (ت. 1041هـ)، تَحْقِيقُ: الْحَبِيبِ بْنِ طَاهِرٍ وَفُوزِيِّ بِالثَّابِتِ وَمُحَمَّدِ الرَّائِسِ، دَارُ مَكْتَبَةِ الْمَعَارِفِ، ط 1، بِيْرُوتَ: 2011م، ص 170.

(2) يُنْظَرُ: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، لِلْفَيْرُوزِآبَادِيِّ: مُجِدُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ (817هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ الْإِسْكَندَرَانِي، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بِيْرُوتَ: 2010م، ص 131.

(3) يُنْظَرُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ فِي غَرِيبِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلرَّافِعِيِّ، لِلْفَيُومِيِّ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقْرِي (ت. 770هـ)، الْمَكْتَبَةُ الْعِلْمِيَّةُ، بِيْرُوتَ: د. ت، 532/2.

(4) أَسَاسُ الْبَلَاغَةِ، لِلزَّمْخَشَرِيِّ: جَارُ اللَّهِ أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ (ت. 538هـ)، دَارُ الْفِكْرِ، بِيْرُوتَ: 2000م، ص 543.

(5) مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ، لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ: عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ (ت. 330هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، دَارُ الْحَدَاثَةِ، ط 2، د. م 199/2.

العَبْد⁽¹⁾، لأفعاليه الاختيارية انبعاثاً وإرادة⁽²⁾، واختياراً⁽³⁾، كما حُدَّ بآئِه: مُقَارَنَةُ قُدْرَةِ الْعَبْدِ لِدَلِكِ الْفِعْلِ عِنْدَ مَيْلِهِ لَهُ⁽⁴⁾، وَحُدَّ أَيْضاً بآئِه: الانْبِعَاثُ النَّفْسِي إِلَى التَّلَبُّسِ بِالْفِعْلِ⁽⁵⁾، وَعَرَفَهُ الْإِمَامُ الصَّاوِي بآئِه: تَعَلُّقُ قُدْرَةِ الْعَبْدِ وَإِرَادَتِهِ بِالْفِعْلِ، مَيْلاً مِّنَ الْعَبْدِ وَتَوَجُّهاً لِلْفِعْلِ⁽⁶⁾، أَيْ: أَنَّ الْفِعْلَ يَقَعُ مُقَارِناً لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ وَإِرَادَتِهِ مِّنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا تَأْثِيرٌ وَمَدْخَلٌ فِي وُجُودِهِ، سِوَى كَوْنِ الْعَبْدِ مَحَلًّا لِلْفِعْلِ⁽⁷⁾، لَا خَلْقاً لَهَا وَإِيجاداً.

• الله هو خالق الأفعال وفاعلها على الحقيقة:

فالخالقُ الوَحِيدُ لِهَذَا الْكَوْنِ وما فيه مِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ هو اللهُ وَحْدَهُ، فَهُوَ الْمُنفَرِدُ بِالْخَلْقِ وَالْإِيجادِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾⁽⁸⁾، وَقَالَ

- (1) العبد في اصطلاح العقيدة هو كُلّ مخلوق يصدر عنه فعل اختياري، فيشمل حنين الجذع له صَلَّى الله عليه وسلم ومشي الشجر وتسبيح الحصى [يُنظر: شرح الناظم على الجوهرة (هداية المريد لجوهرة التوحيد)، للقاني: برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم (ت. 1041هـ)، تحقيق: مروان حسين عبد الصالحين البجاوي، دار البصائر، ط1، القاهرة: 2009م].
- (2) وبهذه الإرادة الموهوبة منه سبحانه ينبعث العبد إلى اختيار أفعاله [يُنظر: كبرى اليقينيّات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق، محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، ط6، د. م: 1399هـ، ص134].
- (3) اختيار العبد هو قصد الفعل والميل إليه [يُنظر: شرح الناظم على الجوهرة، للقاني، ص562].
- (4) يُنظر: العقد الوحيد في إيضاح السؤال عن التوحيد، للدردير: شهاب الدين أحمد بن محمد (ت. 1201هـ)، تحقيق: أمان عبد المؤمن قحيف، دار الحضارة، طنطا-مصر: 1998م، ص56.
- (5) كبرى اليقينيّات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق، محمد سعيد رمضان البوطي، ص133.
- (6) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، للصاوي: أحمد بن محمد (ت. 1241هـ)، تحقيق: عبد الفتاح البزم، دار ابن كثير، ط5، دمشق-بيروت: 2007م، ص241-244.
- (7) شرح الناظم على الجوهرة، للقاني، ص562. ويُنظر: تهذيب شرح السنوسية أم البراهين، تصنيف: سعيد عبد اللطيف فودة، دار البيارق، ط1، الأردن: 1998م، ص109. ويُنظر: تهذيب واختصار وشروح السنوسية أم البراهين، تهذيب: عمر عبد الله كامل، دار المصطفى، ط1، القاهرة: 2005م، ص139.
- (8) سورة الزمر، من الآية: 62.

سُبْحَانَهُ: «وَلَقَدْ كُلَّ شَيْءٍ فَقْدَرَهُ نَقْدِيرًا»⁽¹⁾، وقال تعالى: «وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ»⁽²⁾⁽³⁾، وقال تعالى: «هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ»⁽⁴⁾، وقال تعالى: «إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ»⁽⁵⁾، فالأفعال في هذا الكون «هي مخلوقة لله تعالى مكسوبة للعبد؛ لأن كل مَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْفِعْلُ بِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ فَهُوَ فَاعِلٌ خَالِقٌ، وَكُلٌّ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ الْفِعْلُ بِقُدْرَةٍ مُحْدَثَةٍ فَهُوَ مُكْتَسِبٌ»⁽⁶⁾، ولا يَتَرَتَّبُ عَنْ كَوْنِهِ تَعَالَى خَالِقًا لِأَفْعَالِ الْعَبْدِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِهَا فَيَكُونُ سُبْحَانَهُ أَكْبَلًا وَشَارِبًا وَقَائِمًا وَقَاعِدًا، فَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ؛ إِذِ الْفَرْقُ بَيْنَ بَيْنٍ مَنْ خَلَقَ الْفِعْلَ وَبَيْنَ مَنْ فَعَلَهُ، فَاللَّهُ خَالِقُ الْفِعْلِ وَالْعَبْدُ فَاعِلٌ لَهُ؛ أَيُّ: مُتَّصِفٌ بِفِعْلِهِ، «وَأِنَّمَا يُسْنَدُ الْفِعْلُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ قَامَ بِهِ، لَا إِلَى مَنْ خَلَقَهُ وَأَوْجَدَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَبْيَضَ مَثَلًا هُوَ الْجِسْمُ وَإِنْ كَانَ الْبَيَاضُ الْقَائِمُ بِهِ مِنْ خَلْقِهِ تَعَالَى وَإِجَادِهِ»⁽⁷⁾، فَلَا يَكُونُ فِعْلُ الْعَبْدِ لِأَفْعَالِهِ سِوَى عَلَى سَبِيلِ الْإِتِّصَافِ لَيْسَ إِلَّا⁽⁸⁾.

(1) سورة الفرقان، من الآية: 2.

(2) سورة الصافات، الآية: 96.

(3) يرى السلفيون أَنَّ (ما) في الآية موصولة؛ إِذِ التَّقدير: واللَّه خَلَقَكُمْ وَالَّذِي تَعْمَلُونَهُ [يُنْظَرُ: شرح العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر الطحاوي، لابن أبي العز الدمشقي: علي بن علي (ت. 792هـ)، تحقيق: عبد الرحمن فهمي الزواوي، دار الغد الجديد، ط1، القاهرة: 2009م، ص356]، والصحيح عند أهل السُّنة أَنَّهَا مُصَدَّرَةٌ، فَالتَّقدير: واللَّه خَلَقَكُمْ وَعَمَلَكُمْ [يُنْظَرُ: تفسير القرطبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد (ت. هـ)، دار الريان للتراث، د. م، د. ت 8/ 5540 ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ صَانِعٍ وَصَنَعَتِهِ» [يُنْظَرُ: شعب الإيمان، للبيهقي: أبي بكر أحمد بن الحسين (ت. هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت: 1410هـ، 209/1]، ومن السلفيين مَنْ جَوَّزَ فِي (ما) الْأَمْرَيْنِ، مُصَدَّرَةً وَمَوْصُولَةً [يُنْظَرُ: شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، ط4، السعودية: 1427هـ، ص433].

(4) سورة فاطر، من الآية: 3.

(5) سورة القمر، الآية: 49. أما قوله تعالى: «وَتَخْلُقُونَ أَفْكًَا» [العنكبوت 17]، فمعناه: تكذبون، وقوله تعالى: «وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ» [المائدة 110]، فمعناه: تُصَوِّرُ، وقوله تعالى: «هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ» [القصص 15]، فمعناه: من تزيينه [يُنْظَرُ: شرح الناظم على الجوهرة، للقاني، هامش ص573].

(6) مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، 2/ 196.

(7) هداية المريد لجوهرة التوحيد، للقاني، ص163.

(8) يُنْظَرُ: السابق، ص175.

• الإنسان مُكْتَسِبٌ لِأَفْعَالِهِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ⁽¹⁾، بِمُبَاشَرَتِهِ لَهَا:

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُسَمَّى بِتَخْلِيقِهَا وَإِيجَادِهَا وَإِحْدَاثِهَا خَالِقًا، وَيُسَمَّى الْعَبْدُ بِكَسْبِهَا وَبِمُبَاشَرَتِهَا وَبِالْاِتِّصَافِ بِهَا فَاعِلًا لَهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ لَا الْحَقِيقَةِ؛ «لَأَنَّ الْفَاعِلَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا، وَبِكَسْبِ الْعَبْدِ لَهَا يَصِيرُ مُطِيعًا أَوْ عَاصِيًا»⁽²⁾، قَالَ تَعَالَى: «فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ»⁽³⁾، وَقَالَ تَعَالَى: «وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى»⁽⁴⁾، أَيْ: مَا رَمَيْتَ إِيجَادًا حِينَ رَمَيْتَ كَسْبًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى إِيجَادًا⁽⁵⁾، يَقُولُ صَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ⁽⁶⁾:

فَخَالِقٌ لِعَبْدِهِ وَمَا عَمِلَ مُوَفَّقٌ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَصِلَ

(1) وكذلك أفعال العبد المُكره عليها؛ لأنها اختيار تنفيذ أوامر المُكره، رَغْمَ ارتفاع الإثم بالإكراه [يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، للصاوي، ص240]، ومثل الأفعال الاختيارية في المسألة: النمو والهزال والهضم وهي أفعال غير مشعور بها، والصَّحَّةُ والمرض والنوم واليقظة، وهي أفعال مشعور بها [شرح الناظم على الجوهرة، للقاني، هامش ص540-542].

(2) كتاب التمهيد لقواعد التوحيد، للامشي: أبي الثناء محمود بن زيد (عاش في أواخر الخامس وأوائل السادس الهجري)، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت: 1995م، ص97.

(3) سورة الأنفال، من الآية: 17.

(4) سورة الأنفال، من الآية: 17.

(5) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، للصاوي، ص241، ويذهب السلفيون إلى أن معناه: وما أصبَتْ إِذْ حَذَفَتْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَصَابَ؛ لِتَوَهَّمِهِمْ أَنَّ الْقَائِمَ بِالْفِعْلِ مُتَّصِفٌ بِهِ، فَيُطْرَدُ عَلَى قَوْلِهِمْ: وَمَا زَنَيْتَ إِذْ زَنَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ زَنَى، وَهُوَ بَاطِلٌ [يُنظر: شرح العقيدة الطحاوية، لأبي جعفر الطحاوي، لابن أبي العز الدمشقي، ص355]، لَكِنْ أَهْلُ السُّنَّةِ يَقَرُّونَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ خَلْقِهِ تَعَالَى لِلْأَفْعَالِ التَّلَبُّسُ بِهَا؛ إِذِ التَّلَبُّسُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْعَبْدِ، وَهُوَ الْكَسْبُ، أَمَّا اللَّهُ فَهُوَ الْخَالِقُ لِلْأَفْعَالِ مَخْلُوقَاتِهِ جَمِيعًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، قَالَ تَعَالَى: «وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» [النساء: 78]، [يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، للصاوي، ص229]، لَكِنْ تَأْدُبًا مَعَ اللَّهِ لَا يُنْسَبُ الشَّرُّ إِلَيْهِ كَسْبًا وَإِنْ كَانَ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ تَعَالَى إِيجَادًا، قَالَ تَعَالَى: «وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ» [النساء: 78]. يُنظر: الجوهر الفريد في علم التوحيد، عبد الهادي إدريس أبو أصبع، دار ومكتبة بن حمودة بزلتين ومكتبة المعارف بנגازي، ط2، 2005م، ص113.

(6) كتاب شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، للصاوي، ص231.

وَمِنْ عَظِيمِ قُدْرَتِهِ تَعَالَى إِيْجَادُ الْفِعْلِ عِنْدَ قُدْرَةِ الْعَبْدِ⁽¹⁾، وَهِيَ قُدْرَةٌ حَادِثَةٌ⁽²⁾، أَحْدَثَهَا خَالِقُنَا عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا أَرَادَ الْعَبْدُ⁽³⁾، وَإِرَادَةُ الْعَبْدِ غَيْرُ مُؤَثَّرَةٍ فِي فِعْلِهِ⁽⁴⁾، كَمَا ادَّعَتِ الْمُعْتَرِلةُ⁽⁵⁾، لِرُجُوعِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ جِهَةِ الْإِيْجَادِ، فَهُوَ الَّذِي خَلَقَ الْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ، وَحَصَرَ الْأَسْبَابَ وَرَفَعَ الْمَوَانِعَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾⁽⁶⁾، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ»⁽⁷⁾.

وَاعْتِمَادًا عَلَى عَدَمِ تَأْثِيرِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ فَإِنَّهُ «لَا يُؤْمِنُ إِلَّا مَنْ سَبَقَ لَهُ مِنَ اللَّهِ السَّعَادَةُ فِي الذِّكْرِ الْأَوَّلِ، فَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، فَالْعَبْدُ لَا يَمْلِكُ كَسْبًا يَنْفَعُهُ أَوْ يَضُرُّهُ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ»⁽⁸⁾، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾⁽⁹⁾، وَلَا تَرْجِعْ إِلَى الْعَبْدِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ شَخْصٌ خُلِقَ فِيهِ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَمُكِّنَ مِنْ مُبَاشَرَتِهِ بَعْدَ خَلْقِ إِرَادَتِهِ وَتَعَلُّقِهَا بِهِ⁽¹⁰⁾، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا﴾⁽¹¹⁾، وَبِهَذَا الْكَسْبِ يَكُونُ مَدَارُ التَّكْلِيفِ،

- (1) يُنْظَرُ: السَّابِقُ، ص 241.
- (2) تُطْلَقُ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ عَلَى سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ، وَعَلَى الْعَرْضِ الْمُقَارَنِ لِلْفِعْلِ [يُنْظَرُ: شَرْحُ النَّازِمِ عَلَى الْجَوْهَرَةِ، لِلْقَانِي، هَامِشُ ص 583].
- (3) يُنْظَرُ: مَسَائِلُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيْدِيَّةِ، لِابْنِ كِمَالٍ بَاشَا: شَمْسُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ سَلِيْمَانَ (ت. 940هـ)، شَرْحُ: سَعِيدِ عَبْدِ الْلطِيفِ فُودَةَ، دَارُ الْفَتْحِ، ط 2، عَمَّانُ: 2011م، ص 145. [يُنْظَرُ: كِتَابُ شَرْحِ الصَّاوِي عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ، لِلصَّاوِي، ص 240].
- (4) إِذْ لَيْسَتْ مِنْ شَرْطِ الْقُدْرَةِ إِذَا تَعَلَّقَتْ أَنْ تَوْثِّرَ، فَكَمْ مِنْ مُمَكِّنٍ بَاقٍ فِي كِتْمِ الْعَدَمِ لَا يَشْمُ قُطْرَ رَائِحَةِ الْوُجُودِ، وَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِيْجَادِهِ، وَقُدْرَةُ الْعَبْدِ لَمْ تَوْثِّرْ قُطْرَ؛ لِكُونِهَا قُدْرَةٌ فِي مَحَلٍّ [يُنْظَرُ: شَرْحُ النَّازِمِ عَلَى الْجَوْهَرَةِ، لِلْقَانِي، هَامِشُ ص 568].
- (5) يُنْظَرُ: كِتَابُ شَرْحِ الصَّاوِي عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ، لِلصَّاوِي، ص 243.
- (6) سُورَةُ الْإِنْسَانِ، مِنَ الْآيَةِ: 30.
- (7) سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ، سَلِيْمَانَ بْنُ الْأَشْعَثِ (ت. 275هـ)، دَارُ الْفَجْرِ لِلتَّرَاثِ، الْقَاهِرَةُ: 2009م، ص 843، بِرَقْمِ 5075.
- (8) يُنْظَرُ: مَسَائِلُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيْدِيَّةِ، لِابْنِ كِمَالٍ بَاشَا، ص 146-147.
- (9) سُورَةُ الْإِنْسَانِ، مِنَ الْآيَةِ: 30.
- (10) يُنْظَرُ: شَرْحُ النَّازِمِ عَلَى الْجَوْهَرَةِ، لِلْقَانِي، ص 563.
- (11) سُورَةُ الْمَزْمَلِ، مِنَ الْآيَةِ: 19.

وعليه يُقاضي عباده ويحاسبهم⁽¹⁾، وذلك بمقتضى الحكمة ونفوذ حكمه في عباده بالحق الواجب وتصرفه جلّ جلاله بالقُدرة الباهرة والحجة البالغة له سبحانه، رُغم عدم تأثيرها من العبد؛ لأنّ العبد لا يكون خالقاً لهذه الأفعال أو مُوجداً لها؛ لأنّه لو كان خالقاً لها لكان عالماً بتفاصيلها في الأزمنة الثلاثة⁽²⁾، وهو مُحالٌ، ولو كان فاعلاً لكان شريكاً لله في أفعاله⁽³⁾، وهذا باطلٌ؛ ولا يكون ذلك إلّا له سبحانه، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾⁽⁴⁾، بل العبد لا يكون إلّا مُتَلَبِّساً بها ومُتَصِفاً ومُباشراً لها، فيقال للعبد: مُصَلٍّ ومُزَكٍّ؛ خلافاً للخالق فلا يُقال له: مُصَلٍّ أو مُزَكٍّ، بل يُقال: خالقٌ للصلاة والزكاة، ومن ثمّ فإنّ الكاسب يفعلُ تارةً الحسن وتارةً القبيح، بخلاف الخالق فلا يفعلُ إلّا حسناً⁽⁵⁾، إذ ليس للعبد في هذه القُدرة سوى نسبة التّرجيح المُتمثّلة في الميل⁽⁶⁾، إلى الفعل أو تركه من أفعاله الاختيارية؛ إذ لا يلزم منها وجود أمرٍ حقيقيٍّ، ويُعدّ صرفُ العبد قُدْرته وإرادته إلى الفعل كسباً، وإيجادُ الله تعالى الفعل عَقِبَ ذلك الصّرف خلقاً، فالمقدور يقع تحت قُدْرَتين: قُدرة الله بِجَهَةِ الخلق، وقُدرة العبد بِجَهَةِ الكسب، وهما مُقتَرِنتان، فقُدرة العبد

- (1) يُنظر: كبرى اليقنيات الكونية، وجود الخالق ووظيفة المخلوق، محمد سعيد رمضان البوطي، ص133.
- (2) فلا يستطيع العبد أن يدرك عند حركة يده مثلاً مقدار الطّاقة التي صُرفت ولا عدد العروق التي تحرّكت وما كُنه الأوامر التي صدرت عن المُخّ ولا كيفيّة صدورها [يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهره التوحيد، للصاوي، ص231].
- (3) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهره التوحيد، للصاوي، ص244، ويذهب السلفيون إلى أنّ الإنسان فاعل على الحقيقة لأفعاله [يُنظر: شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية، محمد بن صالح العثيمين، ص439]، وهو مردود بأنّ صفة الوجدانية تقتضي أن يكون الله واحداً في ذاته واحداً في صفاته واحداً في أفعاله [يُنظر: العقائد الثمانية في شهادتي الإسلام عند أهل السنة والجماعة وأدلتها من القرآن الكريم والحديث الشريف، عبد العالم الفريدي، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس: 2014م، ص45].
- (4) سورة الملك، الآية: 14.
- (5) يُنظر: شرح الناظم على الجوهره، للقاني، ص566.
- (6) وهو العزم المُصمّم على فعل شيء أو تركه، وهو حاصل بقُدرة العبد، وهو مناط الثواب والعقاب [يُنظر: شرح الناظم على الجوهره، للقاني، هامش ص563].

الحادثة التي عنها كَسَبُهُ عَرَضٌ⁽¹⁾، مُقَارِنٌ لِفِعْلِهِ يَخْلُقُهُ اللَّهُ عِنْدَ قَصْدِ الْاِكْتِسَابِ وَالْمِيلِ إِلَيْهِ⁽²⁾، بَعْدَ سَلَامَةِ الْآلَاتِ وَالْأَسْبَابِ⁽³⁾.

فَالْكَسْبُ عَرَضٌ مُقَارِنٌ لِلْفِعْلِ يَخْلُقُهُ اللَّهُ عِنْدَ قَصْدِ الْاِكْتِسَابِ بَعْدَ سَلَامَةِ الْآلَاتِ وَالْأَسْبَابِ، فَإِنْ قَصَدَ فِعْلَ الْخَيْرِ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ قُدْرَةَ فِعْلِ الْخَيْرِ إِنْ شَاءَ، وَإِنْ قَصَدَ فِعْلَ الشَّرِّ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ قُدْرَةَ فِعْلِ الشَّرِّ إِنْ شَاءَ، فَكَانَ هُوَ الْمُضَيِّعُ لِقُدْرَةِ فِعْلِ الْخَيْرِ بِقَصْدِهِ فِعْلَ الشَّرِّ، وَذَلِكَ كَسْبُهُ، فَيَسْتَحِقُّ الذَّمَّ وَالْعِقَابَ⁽⁴⁾، قَالَ اللقاني في جَوْهَرَتِهِ⁽⁵⁾:

وَعِنْدَنَا لِلْعَبْدِ كَسْبٌ كُلِّفَا بِهِ وَلَمْ يَكُنْ مُؤَثَّرًا فَلْتَعْرِفَا

فَلَيْسَ مَجْبُورًا وَلَا اخْتِيَارًا وَلَيْسَ كَلًّا يَفْعَلُ اخْتِيَارًا

أَي: فَلَيْسَ مَجْبُورًا وَلَيْسَ لَا اخْتِيَارَ لَهُ⁽⁶⁾، وَهُوَ مَا يُرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّهُ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، لَا جَبَرَ وَلَا تَفْوِيضَ»⁽⁷⁾، وَيَقُولُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْبَشَّارُ فِي مَنْظُومَتِهِ (تَرْغِيبِ الْمُرِيدِ السَّالِكِ)⁽⁸⁾:

(1) والعرض هو الحركة المقارنة لإيجاد الفعل [يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهره التوحيد، للصاوي، ص234].

(2) وكذلك الدَّاعِي إلى فعل العبد فهو مخلوق على الصحيح [يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهره التوحيد، للصاوي، ص234].

(3) المُراد من الأسباب الأشياء التي تحمل على الفعل، كالعقل، والآلات: الأشياء التي تُعين على الفعل، وهي الكوااسب، فمَاءُ الْوُضُوءِ سَبَبٌ عَرَفِيٌّ لِلصَّلَاةِ، وَالْأَعْضَاءُ الَّتِي تُحَاوَلُ بِهَا الطَّاعَةُ آلَاتُ لَهَا، وَسَلَامَةُ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ شَرْطٌ فِي خَلْقِ اللَّهِ الْعَرَضَ عَادَةً [يُنظر: تحفة المريد على جوهره التوحيد، للباजوري: إبراهيم بن محمد (ت. 1277هـ)، مط: مصطفى البابي الحلبي، مصر: 1939م، ص62. وكتاب شرح الصاوي على جوهره التوحيد، للصاوي، ص233. يُنظر: شرح الناظم على الجوهره، للقاني، ص584].

(4) هداية المريد لجوهره التوحيد، للقاني، ص177.

(5) حاشية الأمير على شرح عبد السلام على الجوهره في علم الكلام، مط: محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة: 1953م، ص101.

(6) يُنظر: الجوهر الفريد في علم التوحيد، عبد الهادي إدريس أبو أصبع، ص110.

(7) يُنظر: شرح الناظم على الجوهره، للقاني، هامش ص589.

(8) سراج السالك شرح أسهل المسالك، للجعلي: عثمان بن حسنين بري، المكتبة الثقافية، بيروت: د. ت، ص16.

وَعِنْدَنَا لِلْعَبْدِ كَسْبٌ يُخْلَقُ ثُمَّ شَهِيدُ الْحَرْبِ حَيٌّ يُرْزَقُ
وَيَقُولُ أَحْمَدُ الْمَقْرِي الْمَغْرِبِيُّ فِي كِتَابِهِ إِضَاءَةُ الدُّجَنَةِ فِي اعْتِقَادِ أَهْلِ
السُّنَّةِ (1):

وَقُدْرَةُ الْعَبْدِ وَغَيْرُ ذَلِكَ فَالْكُلُّ خَلْقٌ لِلْقَدِيرِ الْمَالِكِ
نَعَمْ لَهُ كَسْبٌ بِهِ يُكَلَّفُ شَرْعاً وَلَا تَأْثِيرَ مِنْهُ يُعْرِفُ

وبعبارة أخرى فـ «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ فِي الْعَبْدِ الْمَيْلَ إِلَى الشَّيْءِ وَالذَّاعِيَةَ إِلَيْهِ
وَالاخْتِيَارَ، وَلَيْسَ خَلْقُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يُوجِبُ اضْطِرَّارَهُ إِلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ
تَعَالَى أَقْدَرُهُ فِيمَا يَخْتَارُ أَوْ يَمِيلُ إِلَيْهِ عَنْ دَاعِيَةٍ تَدْعُوهُ إِلَيْهِ عَلَى الْعَزْمِ عَلَى فِعْلِهِ
أَوْ تَرْكِهِ، وَلَا اضْطِرَّارَ مَعَ الْإِقْدَارِ، وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ خَلْقَ الْمَيْلِ إِلَى فِعْلِهِ
وَالذَّاعِيَةَ إِلَيْهِ لَا يُخَالِفُ الْإِقْدَارَ عَلَى الْعَزْمِ عَلَى تَرْكِهِ؛ أَيْ: تَرَكَ مَا خُلِقَ الْمَيْلُ
وَالذَّاعِيَةُ إِلَيْهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتْرُكُ فِعْلَ مَا يُحِبُّهُ وَيَخْتَارُهُ وَيَفْعَلُ مَا يَكْرَهُهُ؛ لِحُفُوفِ
أَوْ حَيَاءٍ، فَالْعَزْمُ الْمَذْكُورُ حَصَلَ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ الْمَخْلُوقَةِ، وَبِهِ صَحَّ تَعَلُّقُ
التَّكْلِيفِ بِالْعَبْدِ وَانْتِفَاءُ الْجَبْرِ الْمَحْضِ، وَلَوْ كَانَ الْعَزْمُ مَخْلُوقاً لِلَّهِ كَبَقِيَّةِ
الْأَفْعَالِ مَا صَحَّ تَكْلِيفُهُ» (2)، فَ«حَرَكَهُ الْعَبْدُ اخْتِيَاراً نَسَبْتُهَا إِلَى قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى
تُسَمَّى خَلْقاً، وَبِاعْتِبَارِ نَسَبَتِهَا إِلَى قُدْرَةِ الْعَبْدِ تُسَمَّى كَسْباً، فَهُوَ خَلْقٌ لِلرَّبِّ
وَوَصْفٌ لِلْعَبْدِ وَكَسْبٌ لَهُ، وَقُدْرَتُهُ خَلْقٌ لِلرَّبِّ وَوَصْفٌ لِلْعَبْدِ وَلَيْسَ بِكَسْبٍ لَهُ» (3).

• مَذْهَبُ الْجَبَرِيَّةِ:

والجبر في اصطلاح المتكلمين: «هُوَ نَفْيُ الْفِعْلِ حَقِيقَةً عَنِ الْعَبْدِ وَإِضَافَتُهُ
إِلَى الرَّبِّ تَعَالَى» (4)، و«إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ، وَلَا يُوصَفُ بِالْإِسْطَاعَةِ،

(1) ص 31 نقلاً عن: تهذيب واختصار وشروح السنوسية أم البراهين، تهذيب: عمر عبد الله كامل، ص 140.

(2) يُنظر: شرح الناظم على الجوهرة، للقاني، هامش ص 563.

(3) يُنظر: السابق، هامش ص 568.

(4) الملل والنحل، للشهرستاني: محمد بن عبد الكريم، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت: 1404 هـ، 1/ 84.

وإنما هو مجبور في أفعاله، لا قُدرة له ولا إرادة ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتُنسب إليه الأفعال مجازاً، كما تُنسب إلى الجمادات، كما يُقال: أثمرت الشجرة، وجرى الماء، وتحرك الحجر، وطلعت الشمس وغربت، وتعيّمت السماء وأمطرت، واهتزت الأرض وأنبئت، إلى غير ذلك، والثواب والعقاب جبر، كما أن الأفعال كلها جبر، وإذا ثبت الجبر فالتكليف -أيضاً- كان جبراً⁽¹⁾، فكان العبد -وفقاً لمذهبهم- في أفعاله مجبوراً، مسلوب الاختيار، كالريشة المعلقة في الهواء، تقلبها الرياح من غير قُدرة أو إرادة في ظاهره وباطنه على مخالفتها أو موافقتها⁽²⁾.

وقد بنى الجبرية مذهبهم على أصليْن: الأول - الاحتياج إلى مرجح لترجيح فعل العبد على تركه ولا يكون من العبد، الثاني - الفاعل المختار ينبغي أن يكون عالماً بتفاصيل أحوال أفعاله، وهي غير معلومة للعبد⁽³⁾.

وقد أجاب أهل السنة عن إشكال الجبرية، فقالوا: إن الجبر اللازم من تعميم علمه تعالى وإرادته اللذين يتعلّقان بوجود الفعل وعدمه، فيجب الفعل أو يمتنع؛ وفقاً لهما، لا يتعارض مع كون علمه تعالى وإرادته، تعلّقاً بفعل العبد باختياره، فالله يعلم ويريد أن العبد يفعل أو يتركه باختياره، وهو لا يُنافي الاختيار رغم كونه واجباً أو مُمتنعاً؛ لأن الوجوب بالاختيار مُحقق للاختيار، لا مُنافٍ له، أمّا قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾⁽⁴⁾، فإنَّ الاختيار في الآية يعني القُدرة والإرادة؛ وذلك بأن يخلق الله للعبد قُدرة بها يميل ويفعل، ويميل العبد وفعله صادران عن تقدير الله ومخلوقان له، وهما أثر الخلق والقُدرة، ومن ثمَّ كانت أفعال العبد الاختيارية منسوبة إلى الله وجوداً وحدوثاً وإلى العبد كسباً واتصافاً ومباشرة، وعليها يكون مدار الثواب والعقاب⁽⁵⁾.

(1) الملل والنحل، للشهرستاني، 1/ 85.

(2) يُنظر: هداية المريد لجوهرة التوحيد، للقاني، ص 174.

(3) يُنظر: شرح الناظم على الجوهرة، للقاني، هامش ص 587.

(4) سورة القصص، من الآية: 68.

(5) يُنظر: السابق، هامش ص 575.

• مَذْهَبُ الْقَدَرِيَّةِ :

وَيُلَقَّبُ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ⁽¹⁾، وَالْقَدَرِيَّةُ هُمْ مَنْ نَفَى الْقَدَرَ عَنِ اللَّهِ وَأَثْبَتَهُ لِلْعَبْدِ⁽²⁾، «وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ قَادِرٌ خَالِقٌ لِأَفْعَالِهِ»⁽³⁾، خَيْرُهَا وَشَرُّهَا، مُسْتَحِقٌّ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ ثَوَابًا وَعِقَابًا فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ، وَالرَّبُّ تَعَالَى مُنَزَّهٌ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ شَرٌّ وَظُلْمٌ وَفِعْلٌ هُوَ كُفْرٌ وَمَعْصِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ خَلَقَ الظُّلْمَ كَانَ ظَالِمًا، كَمَا لَوْ خَلَقَ الْعَدْلَ كَانَ عَادِلًا»، وَيَرَوْنَ «أَنَّ الْعِبَادَ مُوجِدُونَ لِأَفْعَالِهِمْ، مُخْتَرِعُونَ لَهَا بِقُدْرِهِمْ»⁽⁴⁾، وَإِنْ كَانَتْ قُدْرُهُمْ مَخْلُوقَةً لِلَّهِ؛ إِذْ لَوْ نَزَعَهَا اللَّهُ مِنْهُمْ لَمْ تُؤْتَرْ⁽⁵⁾، وَاسْتَدَلَّ هَؤُلَاءِ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَا يَخْلُقُ الْأَفْعَالَ الْقَبِيحَةَ، كَالظُّلْمِ وَالشَّرِّ وَالْفِسْقِ؛ لِإِلْعَمِهِ تَعَالَى بِقُبْحِهَا؛ بِنَاءً عَلَى تَحْسِينِهِمُ الْعَقْلِيَّ⁽⁶⁾، وَأَنَّ اللَّهَ لَوْ كَانَ فَاعِلًا لَهَا لَكَانَ مُتَّصِفًا بِهَا، فَيَكُونُ شَارِبًا وَآكِلًا وَقَاعِدًا وَقَائِمًا، وَهَذَا مُنَافٍ لِلْعَقْلِ⁽⁷⁾، لِمَا تَقَرَّرَ لَدَيْنَهُمْ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ اللَّهُ خَالِقًا لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ لَلَزِمَ نِسْبَتُهُ إِلَى الْجَوْرِ؛ لِأَنَّهُ يَخْلُقُ الْعِصْيَانَ وَيُعَاقِبُ عَلَيْهِ⁽⁸⁾.

وَقَدْ أَجَابَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى شُبْهَةِ الْقَدَرِيَّةِ بِقَوْلِهِمْ: «الْفَرْقُ بَيْنَ بَيْنَ مَنْ خَلَقَ الْفِعْلَ وَبَيْنَ مَنْ فَعَلَهُ، فَاللَّهُ خَالِقُ الْفِعْلِ وَالْعَبْدُ فَاعِلٌ لَهُ؛ أَيُّ: مُتَّصِفٌ بِفِعْلِهِ، وَإِنَّمَا يُسْنَدُ الْفِعْلُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ قَامَ بِهِ، لَا إِلَى مَنْ خَلَقَهُ وَأَوْجَدَهُ، أَلَا

(1) يُنْظَرُ: تَارِيخُ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي السِّيَاسَةِ وَالْعَقَائِدِ وَتَارِيخُ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ، مُحَمَّدٌ أَبُو زَهْرَةَ، دَارُ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ، الْقَاهِرَةُ، د. ت، ص 110.

(2) يُنْظَرُ: السَّابِقُ، ص 111.

(3) أَيُّ: الْإِخْتِيَارِيَّةِ، وَيَتَّفَقُ الْمُعْتَزِلَةُ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أَنَّ اللَّهَ هُوَ خَالِقُ أَفْعَالِ الْعَبْدِ الْإِضْطِرَّائِيَّةِ [يُنْظَرُ: إِتْحَافُ الْمُرِيدِ بِجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ، لِعَبْدِ السَّلَامِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ اللَّقَانِيِّ (ت. 1078هـ)، تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدٌ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، مَكْتَبَةُ دَارِ الْفَلَاحِ، ط 1، ح 1، 1990م، ص 103].

(4) هِدَايَةُ الْمُرِيدِ لِجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ، لِلْقَانِي، ص 174.

(5) وَيَقُولُهُمْ هَذَا تَرْجُحٌ عَدَمُ كُفْرِهِمْ وَاكْتَفَى وَصْفُهُم بِالْفِسْقِ وَالْإِبْتِدَاعِ. [يُنْظَرُ: كِتَابُ شَرْحِ الصَّوَاوِيِّ عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ، لِلصَّوَاوِيِّ، ص 246].

(6) يَرَى أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ الْحَسْنَ وَالْقُبْحَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْكَسْبِ، فَالْعَبْدُ يَفْعَلُ الْحَسْنَ وَيَفْعَلُ الْقُبْحَ، أَمَّا فِي الْخَلْقِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا حَسَنًا، فَالْخَالِقُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا حَسَنًا. [يُنْظَرُ: شَرْحُ النَّازِمِ عَلَى الْجَوْهَرَةِ، لِلْقَانِي، هَامِشٌ ص 566].

(7) هِدَايَةُ الْمُرِيدِ لِجَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ، لِلْقَانِي، ص 175.

(8) يُنْظَرُ: شَرْحُ النَّازِمِ عَلَى الْجَوْهَرَةِ، لِلْقَانِي، ص 539.

تَرَى أَنَّ الْأَبْيَضَ مَثَلًا هُوَ الْجِسْمُ وَإِنْ كَانَ الْبَيَاضُ الْقَائِمُ بِهِ مِنْ خَلْقِهِ تَعَالَى وَإِجَادِهِ⁽¹⁾، وأجابوا أيضاً «أَنَّ الْعِقَابَ عَلَى الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَنْسُوبًا لِلْعَبْدِ، لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَخْلُوقًا لِلَّهِ، فَإِنَّ الْمُكَلَّفَ إِذَا عَلَّقَ الْقُدْرَةَ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بِالْمَعْصِيَةِ يُعَذَّبُ عَلَيْهَا بَدَلًا عَنِ الطَّاعَةِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى تَعْلِيلِهَا بِالطَّاعَةِ كَانَ مُسْتَوْجِبًا الْعُقُوبَةَ»⁽²⁾.

• مَذْهَبُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ:

يَرَى ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ وَمَنْ تَبِعَهُ⁽³⁾، أَنَّ لِقُدْرَةَ الْعَبْدِ تَأْثِيرًا فَاعِلًا فِي مَقْدُورِهَا كَمَا تُؤَثِّرُ قُوَى الطَّبَائِعِ⁽⁴⁾، فَعَلَاقَةُ الْعَبْدِ بِمَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ مِنْ أَفْعَالٍ عِلَاقَةُ الْمُتَنَاولِ لِمَا خَلَقَ اللَّهُ، وَهَذَا التَّنَاوُلُ مَا هُوَ إِلَّا قُوَّةٌ أَوْدَعَهَا اللَّهُ إِيَّاهُ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَكُونُ التَّأْثِيرُ إِلَّا بِفِعْلِهَا⁽⁵⁾، مُتَأَثِّرًا بِالْفَلَاسِفَةِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ أَنَّ فِي الْأَشْيَاءِ أَسْبَابًا ذَاتِيَّةً تَكْمُنُ فِيهَا⁽⁶⁾، تُسَمَّى عِلَّةً أَوْ سَبَبًا، وَهُوَ تَصَوُّرٌ يَتَنَاقَضُ مَعَ عَقِيدَةِ جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ⁽⁷⁾، الَّتِي تَتَمَثَّلُ فِي أَنَّ التَّنَاجُجَ وَالْآثَارَ الَّتِي تُشَاهَدُ عِنْدَ اقْتِرَانِ وَتَلَاقِي مَا تُسَمِّيهِ أَسْبَابًا وَمُسَبِّبَاتٍ مَا هِيَ إِلَّا أَشْيَاءٌ خَلَقَهَا اللَّهُ عِنْدَ تَلَاقِي هَذِهِ الْأَسْبَابِ

(1) هداية المريد لجوهرة التوحيد، للقاني، ص 163.

(2) يُنْظَرُ: شرح الناظم على الجوهرة، للقاني، هامش ص 539.

(3) وَهُمْ كَثُرَ، وَلَعَلَّهُمْ لَمْ يَطَّلِعُوا عَلَى رَجُوعِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَنْ ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ: الدكتور: علي محمد الصلابي الذي صرَّح بتأثير السَّبَبِ فِي الْمَسَبِّ [يُنْظَرُ: الإيمان بالقدر، علي محمد الصلابي، دار المعرفة، ط 3، بيروت: 2011م، ص 269].

(4) يُنْظَرُ: منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين (علم الكلام)، مصطفى حلمي، مط: قسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، ط 3، مصر: 1996م، ص 179.

(5) يُنْظَرُ: تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، محمد أبو زهرة، ص 118-203.

(6) لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ إِلَى الْيَوْمِ الْوَصُولَ ذَهْنِيًّا إِلَى الْكَشْفِ عَنْ ذَاتِيَّةِ هَذِهِ الْقُوَى الْعَلِيَّةِ، كَمَا لَمْ يَخْبِرْنَا الْخَالِقُ أَنَّهُ أَوْدَعَ قُوَى ذَاتِيَّةً مُؤَثِّرَةً تَكْمُنُ فِي هَذِهِ الْأَسْبَابِ [يُنْظَرُ: السِّلَفِيَّةُ (مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي)، محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، إعادة طبع، دمشق: 2004م، ص 182].

(7) وَهُمْ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاتَرِيذِيَّةُ [يُنْظَرُ: سراج السالك شرح أسهل المسالك، للجعلي: السيد عثمان بن حسنين بري، المكتبة الثقافية، بيروت، د. ت، ص 49].

ومُسَبِّبَاتِهَا وأَفْتَرَانِهَا لِمَجَرَّدِ الرِّبْطِ بَيْنَهَا، وَلَمْ تَحْدُثْ بِسَبَبِهَا أَوْ بِتَأْثِيرِهَا أَوْ بِفَاعِلِيَّةِ مِنْهَا⁽¹⁾، فَالسَّبَبُ الظَّاهِرُ بَيْنَهَا جَعْلِيٌّ ذُو تَلَازُمٍ عَادِيٍّ بِوَاسِطَةِ التَّكْرُّرِ⁽²⁾، جَعَلَهُ اللَّهُ أَمَارَةً عَلَى مَا شَاءَ مِنَ الْحَوَادِثِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا جُعِلَتْ دَلِيلًا عَلَيْهِ دُونَ مُلَازِمَةٍ عَقْلِيَّةٍ⁽³⁾، وَقَدْ صَرَّحَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ⁽⁴⁾﴾، وَلَيْسَ سَبَبًا حَقِيقِيًّا رَغَمَ اسْتِمْرَارِهِ تَقَارُناً؛ لِذَا جَازَ تَخْلُفُهُ⁽⁵⁾، كَمَا تَخَلَّفَتِ النَّارُ فِي حَرْقِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَخَلَّفَتِ السَّكِينُ فِي ذَنْحِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَخَلَّفَ بَطْنُ الْحَوْتِ عَنْ هَضْمِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ فِي النَّارِ أَوْ السَّكِينِ أَوْ الْبَطْنِ قُوَّةٌ تَقْتَضِي الْحَرْقَ أَوْ الْقَطْعَ أَوْ الْهَضْمَ لَأَدَّتْ مُهِمَّاتِهَا اسْتِقْلَالًا وَاسْتِغْنَاءً عَنِ اللَّهِ بِهَذِهِ الْقُوَّةِ الْمُودَعَةِ، دُونَ حَاجَةٍ لِعَوْنٍ مُسْتَمَرٍّ، وَهَذَا يَتَنَاقَضُ مَعَ قِيَوْمِيَّةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ؛ وَقِيَامِهِ بِأَمْرِ الْمَخْلُوقَاتِ عَلَى الدَّوَامِ وَالِاسْتِمْرَارِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا⁽⁶⁾﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ عَائِنِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرٍ⁽⁷⁾﴾، وَلَا يَخْفَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلَانِ الْمُضَارِعَانِ (يُمْسِكُ، وَتَقُومُ) فِي الْآيَتَيْنِ مِنْ تَجَدُّدٍ وَحُدُوثٍ⁽⁸⁾.

وَلَعَلَّ الَّذِي جَعَلَ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ يَذْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبَ هُوَ مَا فَهَمَهُ مِنْ سَبَبِيَّةٍ حَقِيقِيَّةٍ لِدَلَالَةِ الْبَاءِ أَوْ اللَّامِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ⁽⁹⁾﴾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ

(1) يُنْظَرُ: السَّلَفِيَّةُ (مَرَحَلَةُ زَمَنِيَّةٍ مُبَارَكَةٍ لَا مَذْهَبَ إِسْلَامِي)، مُحَمَّدٌ سَعِيدٌ رَمَضَانَ الْبُوطِي، ص 173.

(2) يُنْظَرُ: كِبْرَى الْيَقِينِيَّاتِ الْكُونِيَّةِ وَجُودِ الْخَالِقِ وَوُضُوفِ الْمَخْلُوقِ، مُحَمَّدٌ سَعِيدٌ رَمَضَانَ الْبُوطِي، ص 238. وَعُقَائِدُ الْأَشَاعِرَةِ فِي حَوَارِ هَادِيٍّ مَعَ شَبَهَاتِ الْمَنَاوِثِينَ، صِلَاحُ الدِّينِ

ابْنِ أَحْمَدَ الْإِدْلَبِيِّ، دَارُ السَّلَامِ، ط 1، الْقَاهِرَةُ: 2008م، ص 121.

(3) يُنْظَرُ: كِتَابُ شَرْحِ الصَّوَايِ عَلَى جَوْهَرَةِ التَّوْحِيدِ، لِلصَّوَايِ، ص 247.

(4) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ، مِنَ الْآيَةِ: 30.

(5) يُنْظَرُ: السَّابِقُ، ص 241.

(6) سُورَةُ فَاطِرٍ، مِنَ الْآيَةِ: 41.

(7) سُورَةُ الرُّومِ، مِنَ الْآيَةِ: 25.

(8) يُنْظَرُ: السَّلَفِيَّةُ (مَرَحَلَةُ زَمَنِيَّةٍ مُبَارَكَةٍ لَا مَذْهَبَ إِسْلَامِي)، مُحَمَّدٌ سَعِيدٌ رَمَضَانَ الْبُوطِي، ص 176.

(9) سُورَةُ النَّمْلِ، مِنَ الْآيَةِ: 60.

الْتَمَرَتْ⁽¹⁾، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ﴾⁽²⁾، وَهُوَ فَهْمٌ يُؤَدِّي بِلا شَكٍّ إِلَى الْكُفْرِ وَالْإِشْرَاكِ⁽³⁾، إِذَا مَا رَجَعْنَا بِهَذِهِ الْآيَاتِ إِلَى الْآيَاتِ الْأُخْرَى الَّتِي تَقْطَعُ بِأَنَّ الْخَالِقَ وَالْفَاعِلَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، نَاهِيكَ عَنْ مُخَالَفَتِهِ لِإِجْمَاعِ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي ذَلِكَ⁽⁴⁾، إِذِ الْمَعْنَى وَفْقاً لِلْسَّبَبِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ أَنَّ اللَّهَ تَوَسَّطَ لِإِنْبَاتِ النَّبَاتِ بِالْمَاءِ، وَتَوَسَّطَ لِإِنْزَالِ الْمَطَرِ بِالسَّحَابِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ عَاجِزٌ يَفْوَى بِغَيْرِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ خَالِقاً لِكُلِّ شَيْءٍ⁽⁵⁾، وَهَذَا عَيْنُ الْكُفْرِ.

• رُجُوعُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَنْ رَأْيِهِ:

لَكِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ - كَمَا يَرَى الشَّيْخُ الْبُوطِي⁽⁶⁾ - ضَرَبَ عَنْ هَذَا الرَّأْيِ وَأَعْرَضَ عَنْهُ وَرَجَعَ إِلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ السُّنِّيِّ، وَهُوَ الرَّأْيُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ فِيمَا بَعْدُ؛ حَيْثُ يَقُولُ: «إِنَّ كُلَّ مَا خَلَا اللَّهُ فَهُوَ مَعْدُومٌ بِنَفْسِهِ، لَيْسَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ وُجُودٌ وَلَا حَرَكَةٌ وَلَا عَمَلٌ وَلَا نَفْعٌ لِعَيْرِهِ مِنْهُ؛ إِذْ ذَلِكَ جَمِيعُهُ خَلَقَ اللَّهُ وَإِبْدَاعُهُ وَبَرُّهُ وَتَصَوُّيرُهُ، فَكُلُّ الْأَشْيَاءِ إِذَا تَخَلَّى عَنْهَا اللَّهُ فَهِيَ بَاطِلٌ، يَكْفِي فِي عَدَمِهَا وَبُطْلَانِهَا نَفْسُ تَخَلِّيهِ عَنْهَا، وَأَنْ لَا يُقِيمَهَا هُوَ بِخَلْقِهِ وَرِزْقِهِ؛ وَإِذَا كَانَتْ بَاطِلَةً فِي أَنْفُسِهَا - وَالْحَقُّ إِنَّمَا هُوَ لِلَّهِ وَبِاللَّهِ وَمِنَ اللَّهِ - صَدَقَ قَوْلُ الْقَائِلِ: «أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ»⁽⁷⁾.

(1) سورة الأعراف، من الآية: 57.

(2) سورة الإسراء، من الآية: 12.

(3) يقول الدردير [يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهره التوحيد، للصاوي، ص245]:

ومن يقل بالطبع أو بالعلّة فذاك كفر عند أهل الملّة

ومن يقل بالقوّة المودعة فذاك بدعيّ فلا تلتفت

(4) يُنظر: كتاب شرح الصاوي على جوهره التوحيد، للصاوي، ص246.

(5) يُنظر: السلفية (مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي)، محمد سعيد رمضان البوطي، ص175.

(6) يُنظر: السابق، ص186.

(7) مجموع الفتاوى، لابن تيمية: تقي الدّين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت. 728هـ)، تحقيق: أنور الباز - عامر الجزار، دار الوفاء، ط3، 1426هـ/2005م، 425/2.

• كَسْبُ الْعَبْدِ لَا يَتَعَارَضُ مَعَ سَعَادَةِ الْإِنْسَانِ وَشَقَاوَتِهِ الْأَزَلِيَّتَيْنِ :

كَسْبُ الْعَبْدِ وَاخْتِيَارُهُ لَا يَتَعَارَضُ مَعَ شَقَاوَتِهِ أَوْ سَعَادَتِهِ الْأَزَلِيَّتَيْنِ؛ فَالْعَبْدُ وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِ خَلْقَتِهِ وَجِبَلَّتِهِ إِمَّا لِلْجَنَّةِ وَإِمَّا لِلنَّارِ، فَإِنْ كَانَ لِلْجَنَّةِ فَبِحَبْلَتِهِ يَسْتَجْلِبُ إِرَادَةَ الْخَيْرِ، وَلَهُ وَجْهٌ إِلَيْهَا، وَاللَّهُ الْكَرِيمُ يُلْقِي إِلَيْهِ وَيُنَزِّلُ عَلَيْهِ تِلْكَ الْإِرَادَةَ الْمُنَاسِبَةَ لَطَبْعِهِ، وَإِنْ كَانَ لِلنَّارِ فَبِطَبْعِهِ يَمِيلُ إِلَى الشَّرِّ وَيَسْتَجِدُّهُ، وَاللَّهُ الْقَهَّارُ يُنَزِّلُ عَلَيْهِ مَا يَلِائِمُهُ مِنْ إِرَادَةِ الشَّرِّ، فَذَلِكَ مَغْنَطِيسُ الْخَيْرِ، وَهَذَا مَغْنَطِيسُ الشَّرِّ⁽¹⁾، وَلَا يَقُوتُنَا أَنَّ إِرَادَةَ الْعَبْدِ مُعَرَّضَةٌ لِتَأْثَرَاتِ مَنْ أَلْطَافِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعِقَابِهِ؛ إِذْ بِلَطْفِهِ تَعَالَى يُوَفِّقُ⁽²⁾، الْعَبْدُ فِي الْأَنْبِعَاطِ نَحْوَ الْخَيْرِ، وَبِعِقَابِهِ يَحْذُلُهُ فَيَتَّجِهَ إِلَى أَسْبَابِ الشَّقَاءِ، وَلِكُلِّ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ أَسْبَابُهُ، فَعَقْدُ الْعَزْمِ عَلَى الْإِقْبَالِ عَلَى اللَّهِ سَبَبٌ لِكَيْ تُذَرِّكَهُ أَلْطَافُ اللَّهِ تَفْضُلًا مِنْهُ تَعَالَى وَإِحْسَانًا⁽³⁾، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ أَهْدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَّهُمْ نَفَوْنَهُمْ﴾⁽⁴⁾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾⁽⁵⁾، وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ»⁽⁶⁾، وَمَنْ عَقَدَ الْعَزْمَ عَلَى الْمُعَانَدَةِ وَاتَّبَعَ شَهْوَاتِهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَيَزُجُّ بِهِ فِي مَزِيدٍ مِنَ الْغَوَايَةِ وَالضَّلَالِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿سَاصِرُونَ عَنِ الْإِنِّي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾⁽⁷⁾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُغْنِلُ بِهِ إِلَّا الْفَلْسَفِينَ﴾⁽⁸⁾، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «يَمُوتُ الْعَبْدُ عَلَى مَا عَاشَ عَلَيْهِ»⁽⁹⁾، وَجَاءَ -أَيْضًا- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا

(1) يُنْظَرُ: شرح الناظم على الجوهرة، للقاني، ص 576.

(2) التوفيق هو أن يخلق الله للعبد القدرة على الطاعة والدَّاعِيَةِ (الباعثة) إليها عن الميل النفسي [شرح الناظم على الجوهرة، للقاني، هامش ص 545].

(3) يُنْظَرُ: كبرى اليقينيات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق، محمد سعيد رمضان البوطي، ص 135-136.

(4) سورة محمد، الآية: 17.

(5) سورة يونس، من الآية: 9.

(6) صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج (ت. 261هـ)، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الجوزي، القاهرة: 2010م، ص 608 برقم 2577.

(7) سورة الأعراف، من الآية: 146.

(8) سورة البقرة، من الآية: 26.

(9) نقلاً عن: شرح الناظم على الجوهرة، للقاني، ص 557.

مات عليه⁽¹⁾، والجمع بينهما يفتضي أن من عاش على شيء بُعث عليه، وهو يؤيده ما نقله أحد علماء الأندلس عن مشايخه من أنه لا يُعير عند الموت إلا من كان على طويّة سيئة⁽²⁾.

وتوفيق الله للعبد هو العصمة بعينها، ويكون عاماً فيختص به الأنبياء والملائكة، ويكون خاصاً فيختص به الأولياء والصالحاء، ومن العلماء من يرى التوفيق العام بأنه مجانبة كبائر الإثم وصغائره، ويرى التوفيق الخاص بأنه مجانبة الكبائر فقط⁽³⁾.

خاتمة البحث:

أ - أن الكسب الذي أثبتته الأشاعرة للعبد في أفعاله الاختيارية ليس معناه اختراعه لتلك الأفعال، كما ادّعته المعتزلة، ولا أن قدرته الحادثة أضيفت إلى قدرة الله القديمة في إيجاد الفعل فوجد بمجموع القدرتين، بل معناه مقارنة القدرة الحادثة للفعل وملاستها له من غير تأثير لها أصلاً، فليست علة ولا جزء علة للإيجاد⁽⁴⁾.

ب - أنه اعتمد الإمام الأشعري في إثبات هذه المسألة على العقل؛ لأنه أساس الإيمان وعلى القواطع من النصوص التي لا تقبل الاحتمال، مستقياً تسميتها من ألفاظ القرآن.

ت - كانت نظرية الكسب عند الإمام الأشعري مذهباً وسطاً بين مبدأ الاختيار في العبد وبين مبدأ تفرد خالقية الله وفعله في كونه فكانت لبناً سائغاً من بين فرث ودم.

(1) العاقبة في ذكر الموت، لابن الخراط الإشبيلي: عبد الحق بن عبد الرحمن (ت. 582هـ)، تحقيق: خضر محمد خضر، دار الأقصى، ط1، الكويت: 1986م، 1/ 202.

(2) يُنظر: شرح الناظم على الجوهرة، للقاني، ص 557.

(3) يُنظر: السابق، ص 547.

(4) يُنظر: حاشية محمد الطالب ابن الحاج على ميارة شرح المرشد المعين لابن عاشر، دار الفكر، ط3، مصر: 1972م، 1/ 32.